

Distr.: General
14 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٥ من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة

الغوثية في حالات الكوارث

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية

ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك

المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة

الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ

تقرير الأمين العام*

إضافة

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن تفاصيل استخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وهذا التقرير بمثابة إضافة لتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/60/85-E/2006/81).

* تأخر صدور هذا التقرير لأسباب فنية.



وتبيّن أهم النتائج أنه أُحرز تقدم كبير في تشغيل الصندوق المحسّن خلال الأشهر الستة الأولى من عمله صوب تحقيق أهدافه المتمثلة في التشجيع على العمل والتصدي بسرعة لتقليل الخسائر في الأرواح، وتعزيز الاستجابة للمقتضيات الحاسمة من الناحية الزمنية استنادا إلى احتياجات يمكن إثباتها، وتقوية العناصر الأساسية للاستجابة الإنسانية في الأزمات التي تعاني نقصا في التمويل. وقد ساعد الصندوق أيضا على تحسين التنسيق الميداني وأكمل الترتيبات التمويلية الأخرى في مجال المساعدة الإنسانية. غير أن مسألة سداد الأموال في الوقت المناسب ظلت تمثل مشكلة منذ البداية. ويجري إدخال تعديلات للتعجيل بتلك العمليات.

ولا يرتكز نجاح هذا الصندوق في المستقبل بتجديد الأموال التي أُنفقت فحسب، بل أيضا بزيادة مستويات الأموال العامة، استنادا إلى الفعالية التي أبدتها الصندوق في تحقيق الهدف الذي أقرته الجمعية العامة والممثل في جمع ٥٠٠ مليون دولار في غضون ثلاث سنوات. ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر رفيع المستوى للجهات المانحة يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في نيويورك ليكون بمثابة فرصة للجهات المانحة لكي تعلن تعهدات جديدة بالتبرع وتتلقي اعتراف الجمهور بمساهماتها السخية. ومن المنتظر أيضا أن يستقطب المؤتمر دعما سياسيا واسع النطاق للصندوق.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طُلب بموجبه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن تفاصيل استخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وهذا التقرير بمثابة إضافة لتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦^(١).

ثانياً - تشغيل الصندوق واستخدامه^(٢)

٢ - بلغ مجموع التبرعات المعلنة للعنصر الخاص بتقديم المنح في الصندوق حتى الآن ٢٧٣,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد حُول من هذا المبلغ ٩,٢٦١ مليون دولار إلى الصندوق، بينما لم يُسدّد بعد مبلغ ٨,١١ مليون دولار (انظر الجدول ٢). وكان منسق الإغاثة في حالات الطوارئ يعترض، على افتراض استلام ٢٥٠ مليون دولار من التبرعات لعام ٢٠٠٦ وتماشياً مع تقرير الأمين العام عن الصندوق^(٣)، تخصيص حوالي ثلثي (١٢٥ مليون دولار) أموال الصندوق للاستجابة السريعة والثلث الباقي (٧٥ مليون دولار) لحالات الطوارئ التي لا يتوفر لها التمويل الكافي. وقرر أيضاً الإبقاء على رصيد أدنى قدره ٣٠ مليون دولار كاحتياط، وهو أقصى مبلغ مخصص لحالات الاستجابة السريعة.

ألف - التزامات^(٤) الصندوق حتى الآن

٣ - خصص الصندوق ١٥٧,٥ مليون دولار لخمسة وعشرين بلداً من العنصر الخاص بتقديم المنح (انظر الجدول ١). وقد خُصص من ذلك المبلغ ٦,٨٠ مليون دولار لدعم عمليات الاستجابة السريعة، بينما خُصص مبلغ ٨,٧٦ مليون دولار لحالات الطوارئ الناقصة التمويل.

٤ - ويشير توزيع لالتزامات عمليات الاستجابة السريعة وحالات الطوارئ الناقصة التمويل معاً، بحسب القطاع، إلى أن القطاعات الأربعة الأولى وحصلتها من الأموال هي

(١) A/60/85-E/2006/81.

(٢) جميع المعلومات المالية إلى غاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٣) A/60/432.

(٤) لأغراض هذا التقرير، تشير كلمة "المخصصات" إلى أموال الصندوق التي خصصتها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لبلدان ومناطق بعينها، وتشير كلمة "المدفوعات" إلى الأموال المخصصة التي مُنحت للوكالات والمنظمات المؤهلة؛ وتشير كلمة "الالتزامات" إلى الأموال التي إما خُصصت أو دُفعت.

كالتالي: الأغذية (٢٦,٩ في المائة)؛ والقطاع المتعدد^(٥) (١٣,٦ في المائة)؛ والصحة (٢٥,٩ في المائة)؛ والإنعاش العاجل (٣,٠ في المائة)؛ واللوجستيات والخدمات المشتركة (١١,٤ في المائة) (انظر الرسم البياني). وعند مقارنة التوزيع الوارد أعلاه مع مدى استجابة الجهات المانحة للنداءات الموحدة والنداءات العاجلة، يُلاحظ أن الأغذية تأتي على رأس القائمتين (٢٧ في المائة للصندوق مقابل ٥٤ في المائة للنداءات الموحدة/النداءات العاجلة، بما في ذلك التبرعات العينية). غير أن الصندوق أفرد موارد أكبر للصحة (١٩,١ في المائة للصندوق مقابل ٤,٨ في المائة للنداءات الموحدة/النداءات العاجلة) والأنشطة المتعددة القطاعات (١٣,٦ في المائة للصندوق مقابل ٩,٦ في المائة للنداءات الموحدة/النداءات العاجلة). وهذا دليل على أن الصندوق قادر على تكملة الموارد المقدمة من الجهات المانحة وتعزيزها.

٥ - ويشير توزيع لالتزامات الصندوق بحسب البلد أن نسبة ٨١ في المائة من الالتزامات الخاصة بعمليات الاستجابة السريعة وجميع الالتزامات الخاصة بحالات الطوارئ الناقصة التمويل إلا واحد منها كانت لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوضح هذه الأرقام أن السكان هناك ما زالوا عرضة للزلازل المسلحة والكوارث الطبيعية على حد سواء.

٦ - ويختلف حجم التزامات الصندوق في جميع الأقطار اختلافا كبيرا. ويتجلى هذا الاختلاف بالأخص في خانة الأزمات الناقصة التمويل، حيث تتراوح الالتزامات ما بين مليون دولار، وهو الحد الأدنى للمخصصات الذي حدده منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، و ٢١ مليون دولار. ويُظهر تحليل أولي لما خصصه الصندوق لحالات الطوارئ الناقصة التمويل في عام ٢٠٠٦ أن الصندوق رفع المستوى الإجمالي لتمويل عملية النداءات الموحدة في البلدان المستفيدة من المساعدة بنسبة ٣ في المائة. وحدثت أعلى زيادة في جمهورية أفريقيا الوسطى (٦ في المائة) وفي كوت ديفوار (٧ في المائة). وتشير النتائج الأولية إلى أنه حتى المخصصات الدنيا أحدثت أثراً يمكن قياسه، خاصة في البلدان التي وُجّهت من أجلها نداءات أقل حجماً. وفي غينيا على سبيل المثال، ساعد الالتزام البالغ مليون دولار الوكالات العاملة على وقف انتشار وباء الكوليرا والتهاب السحايا وساهم في الحد من سوء التغذية الحاد. وفي حين أن مخصصات كبيرة للبلدان ذات الاحتياجات الضخمة (مثل مجموع ٣٨ مليون دولار الملتزم به لجمهورية الكونغو الديمقراطية) لم تمكّن من زيادة المستويات الإجمالية لتمويل عملية النداءات الموحدة زيادة كبيرة، فإن الصندوق ساعد على التعجيل بتنفيذ برامج أساسية لإنقاذ أرواح الناس لم تجتذب اهتماماً كافياً من الجهات المانحة.

(٥) تشمل الأموال الموجهة لدعم برامج اللاجئين والمخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غالبية البرامج المتعددة القطاعات.

الجدول ١

مجموع الأموال التي التزم بها^(أ) الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والنسبة المئوية من المجموع بحسب البلد، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	الاستجابة السريعة	حالات الطوارئ الناقصة التمويل ١	حالات الطوارئ الناقصة التمويل ٢	مجموع الملتزم به	النسبة المئوية من المجموع
إثيوبيا	٣ ٩٧٨ ٢٣٩	١ ٠٠٠ ٠٠٠	—	٤ ٩٧٨ ٢٣٩	٣,٢
إريتريا	٣ ٨٨٦ ٧٤٠	—	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٨٨٦ ٧٤٠	٣,٧
أفغانستان	١ ٢ ٧٦٨ ٣٣٨	—	—	١ ٢ ٧٦٨ ٣٣٨	٨,١
بور كينا فاسو	—	—	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١,٣
بوروندي	—	٢ ٠٨٣ ٣٣٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٨٣ ٣٣٠	٢,٦
تشاد	٣ ١٥٢ ٦٢٣	٦ ٢٦٨ ٤٤٢	—	٩ ٤٢١ ٠٦٥	٦,٠
تيمور - ليشتي	٤ ٠٤٧ ٩٣١	—	—	٤ ٠٤٧ ٩٣١	٢,٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢ ٥٠٦ ٥١٩	٩٩٩ ٧٨٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٠٦ ٣٠٥	٣,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤,١
جيبوتي	١ ٩٠٥ ٣٥٥	—	—	١ ٩٠٥ ٣٥٥	١,٢
زامبيا	—	٥٠٠ ٠٠٠	—	٥٠٠ ٠٠٠	٠,٣
زمبابوي	—	٩٩٩ ٩٧٣	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٩٩٩ ٩٧٣	١,٣
السودان	٢١ ٠٢٤ ٦٩٩	—	—	٢١ ٠٢٤ ٦٩٩	١٣,٤
الصومال	٦ ١٧٢ ٠١٣	—	—	٦ ١٧٢ ٠١٣	٣,٩
غينيا	—	٩٩٧ ٥٥٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٩٩٧ ٥٥٠	١,٣
غينيا - بيساو	١ ٣٦١ ٧٣١	—	—	١ ٣٦١ ٧٣١	٠,٩
كويت ديفوار	٩٤٦ ٠٣٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٩٤٦ ٠٣٧	٣,١
الكونغو	—	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١,٣
كينيا	٨ ٣٦٥ ٥٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	—	٩ ٣٦٥ ٥٠٠	٥,٩
لبنان	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	—	—	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣,٢
ليبيريا	—	—	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢,٥
مالي	—	—	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١,٣
موريتانيا	—	—	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١,٣
النيجر	٥ ٥٠٣ ٨٢٣	—	—	٥ ٥٠٣ ٨٢٣	٣,٥
هايتي	—	١ ٠٠٠ ٠٠٠	—	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٦
المجموع	٨٠ ٦١٩ ٥٤٨	٣٣ ٨٤٩ ٠٨٢	٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٧ ٤٦٨ ٦٢٩	١٠٠,٠

(أ) تشمل الأموال الملتزم بها المبالغ التي وافق عليها و/أو دفعها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ولم تُدفع حتى الآن الأموال المبيّنة في خانة حالات الطوارئ الناقصة التمويل ٢.

٧ - ويواصل العنصر الخاص بمنح القروض في الصندوق، الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، عمله كصندوق دائر مستقل ومنفصل من الناحية الإدارية^(٦). ومنذ تدشين العنصر الخاص بتقديم المنح في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، دأبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على استخدام العنصر الخاص بمنح القروض كآلية لتدفق النقد حين يُتوقع استلام الأموال. ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بصفته مكتب مدير الصندوق، غير مؤهل للحصول على منح الصندوق لكنه يظل مؤهلاً للحصول على القروض. وفي عام ٢٠٠٦، وحتى ٣١ آب/أغسطس، مُنحت ثمانية قروض من الصندوق بلغ مجموعها ٤٣,٢ مليون دولار. ومُنحت تلك القروض الثمانية كلها للسودان لتمويل المشاريع التي سيشملها الصندوق المشترك للسودان. وبهذه الطريقة غطت قروض الصندوق الفترة بين تعهد المانحين بالتبرعات وعملية تحويل الأموال.

باء - النتائج الرئيسية المحققة استناداً إلى الأهداف^(٧)

٨ - حددت الجمعية، في قرارها ١٢٤/٦٠، ثلاثة أهداف للصندوق الجديد هي: التشجيع على العمل والاستجابة في وقت مبكر لتقليل الخسائر في الأرواح؛ وتعزيز الاستجابة للمتطلبات الماسة من الناحية الزمنية استناداً إلى احتياجات يمكن التثبت منها؛ وتقوية العناصر الرئيسية للاستجابة الإنسانية في الأزمات التي تعاني نقصاً في التمويل. وقد أحرز الصندوق تقدماً هاماً صوب تحقيق هذه الأهداف. لكن حسن التوقيت ظل يمثل مشكلة، خاصة في البداية، ولذا فقد أُدخلت بعض التعديلات للإسراع بوتيرة المدفوعات.

التشجيع على العمل المبكر

٩ - تؤكد تجربة تشغيل الصندوق حتى الآن أنه لا يزال قادراً على الشروع في عمليات الإغاثة بصورة فعالة إثر وقوع أي حالة طارئ مباغتة وفي حالات التدهور السريع للأزمات القائمة. ففي أعقاب اندلاع القتال في تيمور - ليشتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، لما سُرد ما يزيد على ١٣٥ ٠٠٠ شخص بين عشية وضحاها، ساعد المبلغ المقدم من الصندوق والبالغ ٤ ملايين دولار برنامج الأغذية العالمي على تأمين مستويات دنيا من الأغذية وتقديم حصص الإعاشة التكميلية للأطفال والحوامل/المرضعات إلى حين استحداث

(٦) يرد بيان الأهلية والشروط والعملية الخاصة بالمدفوعات للعنصر الخاص بمنح القروض في ST/SGB/251 المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢.

(٧) جميع التقارير المتعلقة بتنفيذ ونتائج المشاريع الممولة من الصندوق تتضمن المعلومات حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى موقع الصندوق على الإنترنت في العنوان التالي: <http://cerf.un.org>.

برامج طويلة الأمد. ومكّن الصندوق اليونيسيف من الحيلولة دون تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه بتمويل تشييد ٢٠ مرحاضاً عمومياً على الفور في المخيمات خلال الأيام العشرة الأولى من تلك الحالة الطارئة. وساعد الصندوق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تحسين المأوى وتأمين حماية المدنيين في أكثر المخيمات اكتظاظاً، وسمح للمنظمة الدولية للهجرة بنقل الأغذية والمؤن بسرعة وفي الوقت المناسب إلى مخيمات المشردين داخلياً.

١٠ - وحيث تركت ثلاثة مواسم عجاف متتالية ما يزيد على ثمانية ملايين شخص في خمسة بلدان عرضة لنقص المواد الغذائية والماشية في منطقة القرن الأفريقي، خصص الصندوق ٢٥ مليون دولار لدعم البرامج الأولية المعتمدة في عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٦ لمنطقة القرن الأفريقي. ومكّن دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار في كينيا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية من مواصلة برامجها الرامية إلى إنقاذ حياة الناس وتأمين سبل العيش لهم، بما في ذلك توفير الأغذية التكميلية لأشد الناس حاجة، وتقديم الدعم للخدمات الصحية الأساسية المحلية، وشراء مجموعات لوازم الصحة الإنجابية وتوفير العقاقير الأساسية والعلف للماشية.

١١ - وفي إطار عمليات الاستجابة السريعة، أبدى الصندوق فعالية خاصة في البدء بتوفير الخدمات الإنسانية المشتركة الحيوية. فعلى سبيل المثال، وخلال المراحل الأولى من الاستجابة للأزمة التي وقعت في لبنان، ساعد الدعم الذي قدمه الصندوق للخدمات اللوجستية المشتركة والبالغ ٢,٥ مليون دولار الفريق القطري على التعجيل بنقل سلع الإغاثة الإنسانية من الجمهورية العربية السورية إلى داخل لبنان، وحشد أسطول هام من الشاحنات من بيروت لنقل الأغذية والمؤن إلى المجتمعات المحلية المتأثرة بالصراع، واستتجار طائرة لنقل المركبات وضمائم هيكل أمني مناسب لدعم جميع العمليات اللوجستية. وفي إثيوبيا، ساعد التمويل الذي قدمه الصندوق على سد الاحتياجات التي لم تُلب في مجالي اللوجستيات والاتصالات وسمح بتنفيذ عمليات أمن ميداني حيوية على الفور في المنطقة الصومالية.

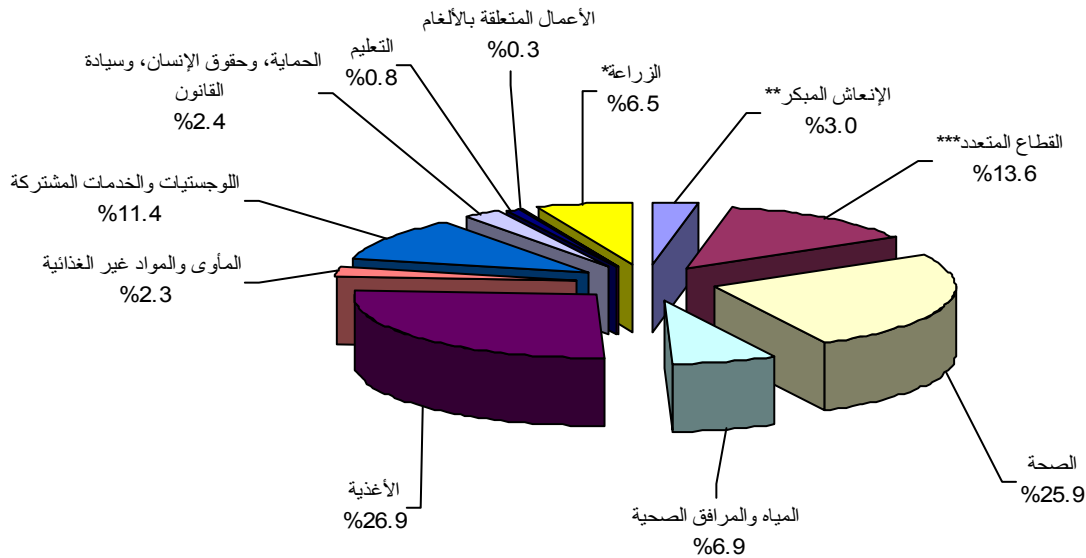
تعزيز الاستجابة للمقتضيات الحاسمة من الناحية الزمنية

١٢ - وسمح تخصيص الأموال من الصندوق بسرعة أيضاً للوكالات الإنسانية بتعزيز عملياتها الغوثية حالما أصبحت الاستجابة حيوية من حيث التوقيت. ففي أوائل عام ٢٠٠٦، وحين أدت أعمال العنف ضد المدنيين في دارفور إلى تضاعف عدد المشردين داخلياً، سمحت أموال الصندوق للوكالات بتقديم المساعدة لما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين حديثاً

و ١٤ ٠٠٠ لاجئ من تشاد قبل موسم الأمطار الذي كان ربما سيزيد من صعوبة الوصول إلى مناطق عديدة. وساعد تخصيص ٥,٥ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي في النيجر على درء أزمة إنسانية عن طريق الحؤول دون انقطاع للإمدادات الغذائية كان وشيكا. وتمكنت منظمة الأغذية والزراعة من استخدام أموال مقدمة من الصندوق لتقديم المساعدة الزراعية المباشرة للمشردين داخليا في تشاد. ولولاها لتخلف المزارعون عن بداية مواسم زرع الحبوب عندهم، مما يطيل اعتمادهم على المعونة الغذائية وغيرها من وسائل الإغاثة. وفي تيمور - ليشتي، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخيام والأغطية، مما ساعد على خفض عدد حالات الإصابة بمرض التهاب الرئوي المبلغ عنها بنسبة ٥٠ في المائة في المخيمات المخصصة للمشردين داخليا.

الرسم البياني

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ: مجموع الأموال الملتزم بها بحسب القطاع، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦



* تشمل الزراعة الأمن الغذائي، ودعم سبل العيش، والماشية.

** يشمل الإنعاش المبكر هنا، المساعدة الطارئة للاجئين.

*** لا يشمل القطاع المتعدد إلا المساعدة المتعددة القطاعات المقدمة للاجئين.

تعزيز العناصر الأساسية للاستجابة في حالات الطوارئ الناقصة التمويل

١٣ - تمكّن الصندوق أيضا من المساعدة على مواجهة الاحتياجات الإنسانية الحادة في حالات الطوارئ الناقصة التمويل في البلدان التي وُجّهت من أجلها عملية نداءات موحدة أو لم تُوجّه. ففي بوروندي، أدى دفع الصندوق مبلغ مليوني دولار إلى تزويد الوكالات الإنسانية بدفق سريع من النقد لتنفيذ برامجها التي يمثل فيها الوقت عاملا حاسما والتي لم تُمول بالشكل الكافي في عملياتها للنداءات الموحدة لعام ٢٠٠٦. ومثال ذلك، أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استخدمت أموالا من الصندوق لإتمام بناء بيوت للأسر العائدة من جمهورية تنزانيا المتحدة قبل موسم الأمطار، وللمساعدة على تجنب إقامة مخيمات إضافية للمشردين داخليا. وعلى إثر الفيضانات المفاجئة التي وقعت في الأقاليم الشمالية الغربية من بوروندي، استخدمت منظمة الأغذية والزراعة أموالا من الصندوق للمساعدة على زرع المحاصيل في مناطق المستنقعات في خمسة أقاليم بغية استعادة مصدر غذائي حيوي لفائدة العائدين مؤخرا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعد تخصيص مبلغ أولي في منح من الصندوق قدره ١٧ مليون دولار على التعجيل بتنفيذ البرامج ذات الأولوية الرامية إلى إنقاذ حياة الناس، بما في ذلك مكافحة داء الملاريا، ومواجهة وباء الكوليرا، وأنشطة مكافحة الألغام، وحماية المشردين داخليا. وسيُدفع مبلغ مخصص ثان قدره ٢١ مليون دولار كجزء من الأموال المخصصة للمشاريع التي تواجه نقصا في التمويل، انتظارا للموافقة عليها. وساعد تخصيص مبلغ قدره مليون دولار من الصندوق لتعزيز أنشطة الإغاثة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم المساعدة لإنقاذ أرواح المشردين داخليا وجماعات أخرى في الأقاليم الشمالية، بما في ذلك إصلاح المضخات اليدوية للمياه الصالحة للشرب وأنشطة الحماية لصالح المشردين داخليا في المنطقة الشمالية.

١٤ - وساعد الصندوق أيضا على تعويض نقص التمويل في قطاعات حيوية لكنها تعاني من التمويل غير الكافي. ففي زيمبابوي، مُنحت نسبة ٨١ في المائة من الأموال لقطاع الأغذية (مقارنة بنسبة ١٨ في المائة للمأوى، و ٧ في المائة للتعليم، و ٥ في المائة للزراعة، و ١ في المائة للصحة). وقد ساعد دفع مبلغ مليون دولار من الصندوق المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري على تخصيص ٢٥٠.٠٠٠ دولار للتدابير الصحية الطارئة لمواجهة حالات متتالية حادة لتفشي وباء الكوليرا، ومبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار للمأوى المؤقتة الطارئة من أجل ٣٧٥ أسرة معيشية. وفي كوت ديفوار، حيث يعاني قطاع الصحة من نقص حاد في التمويل، مكّنت أموال من الصندوق منظمة الصحة العالمية من تقديم اللوازم الطبية الأساسية ودعم حملات التطعيم ضد الأمراض لفائدة ٥٠٠.٠٠٠ من المشردين داخليا.

ثالثاً - إدارة الصندوق وتدبير شؤونه

ألف - إنشاء الصندوق

١٥ - يدير منسق الإغاثة في حالات الطوارئ شؤون الصندوق بموجب السلطة التي فوضها إليه الأمين العام (انظر قراري الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ و ١٨٢/٤٦). وبعد إنشاء الصندوق يوم ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، قرر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جعل أموال الصندوق رهن الاستخدام الفوري لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة على أرض الواقع. وكخطوة أولى، استعان بموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحاليين، فأنشأ أمانة صغيرة مخصصة لإدارة الصندوق، وأنشأ فريق استشاريا من ١٢ عضوا لتزويد الأمين العام بالمشورة بشأن أوجه استخدام الصندوق وآثاره. كما أقام المنسق عملية للتشاور على مستوى السياسات العامة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعلى صعيد العمليات مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وهي المؤسسات المؤهلة للحصول على أموال مباشرة من الصندوق.

١٦ - وبعد إنشاء الصندوق بوقت قصير، صيغت نشرة الأمين العام (ستصدر قريباً) عن إنشاء الصندوق المتجدد المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ وتشغيله واستخدمت على الفور كإرشادات مؤقتة عن أهلية الاستفادة من الصندوق، والعلاقة القائمة بين العنصرين الخاصين بمنح القروض وتقديم المنح، والشروط المتعلقة بالمدفوعات، وتدبير الأموال، وحشد الموارد، والرقابة، والإبلاغ والتقييم ودور الفريق الاستشاري. وترسي النشرة أيضاً الطابع الميداني للمنحى للصندوق والدور المركزي الذي تقوم به الأفرقة القطرية تحت قيادة المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية في تحديد المشاريع ذات الأولوية.

باء - إجراءات اتخاذ القرار

شباك عمليات الاستجابة السريعة

١٧ - تستند القرارات المتخذة بشأن وقت وكيفية استخدام موارد الصندوق إلى نهج مؤلف من قسمين. ففي المقر، يتخذ منسق الإغاثة الطارئة مع الوكالات القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال لأي بلد. وتستند عمليات تخصيص الأموال هذه إلى الطلبات الواردة من المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية، بما في ذلك تحليل الظروف الإنسانية، والآثار المترتبة عن عدم تلبية الاحتياجات، والتمويل الحالي أو المسقط. كما يجوز لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ و/أو الوكالات والمنظمات أن تبادر باقتراح أوجه محتملة لاستخدام الصندوق عن طريق إبلاغ المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية بالمواعيد

التي يكون من المناسب تخصيص الأموال فيها. فعلى سبيل المثال، تُخصص المبلغان الأولان من الصندوق، للاستجابة السريعة في كوت ديفوار ومواجهة الجفاف في منطقة القرن الأفريقي، بناء على اقتراح من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على إثر مشاورات مع المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية. غير أن تخصيص مبالغ في ما بعد لأفغانستان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وغينيا - بيساو والنيجر جاء نتيجة لطلبات وردت من المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية. وفي حالي تيمور - ليشتي ولبنان، حثت وكالات الأمم المتحدة أيضا الفريقين القطريين الموجودين في الميدان على تقديم طلبات للحصول على التمويل من الصندوق.

١٨ - وما أن يخصص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أموالا، تُتخذ القرارات بشأن كيفية استخدام الصندوق على الصعيد الميداني. ويتقدم المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بعد التشاور مع الفريق القطري، بطلبات من أجل مشاريع فردية استنادا إلى بحثها بصورة مشتركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالاحتياجات الفورية والسرعة التي يُحتمل أن تستجيب بها الجهات المانحة للنداءات المتعلقة بحالات الطوارئ.

١٩ - ويتسم حجم الصندوق بأنه غير كاف لتلبية جميع الطلبات المتعلقة بالاستجابة السريعة. ولذا فإن تدبير شؤونه يقتضي اتخاذ خيارات صعبة. فقد عُدلت بعض طلبات التمويل أو رُفضت لأنها لم تستوف معايير الصندوق أو لم تتضمن مبررات كافية. وفي تلك الحالات، عمل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بصفة وثيقة مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وأعضاء الفريق القطري للاتفاق على خيارات أخرى. وعلى سبيل المثال، رُفضت طلبات للحصول على الأموال لجمع البيانات في كينيا لأنها لم تستوف معايير "إنقاذ الأرواح" لدى الصندوق. وفي أفغانستان، لم يُمنح سوى ١٢ مليون دولار من مجموع ٣٧ مليون دولار طُلبت لتوفير أغذية طارئة بسبب قلة الأموال في الصندوق، واقترح منح قرض لتغطية المبلغ المتبقي. وخلال الفيضانات الحادة التي شهدتها سورينام في أيار/مايو ٢٠٠٦، أصبح طلب للحصول على دعم من الصندوق غير ضروري إثر مساهمة مباشرة فورية تقدمت بها هولندا.

شباك حالات الطوارئ الناقصة التمويل

٢٠ - تضمنت رؤية تصميم الصندوق تخصيص ما يصل إلى ثلث عنصر تقديم المنح لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في حالات الطوارئ التي لا يتوفر لها تمويل كاف. ويصدر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ القرارات المتعلقة بهذه المخصصات مرتين في العام، بالتشاور الوثيق مع الوكالات والمنظمات المستحقة لتلقي أموال من الصندوق، استنادا إلى

مستويات التمويل داخل وخارج إطار عملية النداءات الموحدة. وبالرغم من أنه من المقرر تخصيص هذه الأموال في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، نظرا إلى أن الصندوق قد استهل العمل في آذار/مارس، فإن مخصصات التمويل لعام ٢٠٠٦ وضعت في أيار/مايو (٣٢ مليون دولار) وآب/أغسطس (٤٣ مليون دولار).

٢١ - وفي عام ٢٠٠٦، حددت الأموال الموزعة من خلال الشباك المذكور أعلاه من خلال تحديد مستويات استجابة المانحين للنداءات الموحدة، استنادا إلى البيانات التي حصلت عليها دائرة التتبع المالي^(٨)، واختير الثلث الأقل حظا كمتلقين للأموال من الصندوق. ووضعت في الاعتبار أيضا المؤشرات الإنسانية الأساسية في حالات الطوارئ وعمليات التمويل الإنسانية خارج إطار النداءات الموحدة. ونظر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عند قيامه بتخصيص الأموال على نطاق البلدان المختارة، في تناسب ما لم يتم تمويله من الاحتياجات الإنسانية الأساسية في حالات الطوارئ وأنشطة إنقاذ الأرواح في كل واحد من النداءات. وأجرى المنسق أيضا مشاورات حول تخصيص الأموال مع الوكالات والمنظمات المستحقة. وخُصصت أموال أيضا للبلدان غير المشاركة في عملية النداءات الموحدة، وحددت هذه البلدان من خلال التشاور مع الوكالات، كجزء من هذا الشباك. وشعرت الوكالات التشغيلية بأنها ستستفيد إذا طال أمد المشاورات، وبخاصة ما يتعلق منها بالمخصصات للبلدان التي لا تشملها عملية نداءات موحدة. وبما أنه يتوقع أن تجري مخصصات عام ٢٠٠٧ وفقا لجدول في كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه، فإن هذه المشاورات ستكون أكثر منهجية.

جيم - مناقشات وتوصيات الفريق الاستشاري

٢٢ - عقد الفريق الاستشاري للصندوق اجتماعه الأول، في ٢٣ أيار/مايو، في نيويورك، بُغية استعراض مسائل إنشاء الصندوق وأدائه وإدارته وطلبات المنح. وناقش أعضاء الفريق على وجه الخصوص عملية تحديد الوكالات التي لا تتوفر لها التمويل الكافي ومسألة تخصيص الأموال. وأثاروا مسألة دور المنظمات غير الحكومية في الأنشطة الممولة من الصندوق، وتحديد معنى عبارة "إنقاذ الأرواح"، وإمكانية استحقاق مشاريع التأهب للكوارث لتلقي أموال. وناقش أعضاء الفريق الاستشاري دور الفريق نفسه بوصفه معنيا بتقديم الإرشاد أكثر منه بصنع القرارات. ووافق الأعضاء أيضا على تقديم المساعدة في مجال جمع الأموال والدعوة العامة، من خلال تقديم مقالات افتتاحية عن الصندوق إلى الصحف المحلية والإقليمية.

(٨) <http://www.reliefweb.int/fts>

وأعرب الفريق أيضا عن اهتمامه بأداء دور في التقييم الخارجي الذي يجري كل سنتين وقدم بعض المقترحات بشأن كيفية قياس تأثير الصندوق على الاستجابة في الحالات الإنسانية. ويمكن الحصول على محضر الاجتماع من موقع الصندوق على الإنترنت^(٩).

٢٣ - ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للفريق الاستشاري، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، في جنيف. وسيحلل الفريق خلال الاجتماع اتجاهات التمويل، ويقترح هدفا لعنصر المنح الخاصة بالصندوق لعام ٢٠٠٧، ويقدم المشورة بشأن استراتيجية تغذية الموارد وجمع الأموال. واقترحت وكالات مشاركة عديدة أيضا إمكانية دعوة الفريق الاستشاري لاستعراض المسائل المتصلة بفترات التنفيذ، وتخصيص موارد الصندوق للبلدان غير المشاركة في عملية النداءات الموحدة، وتقديم التقارير.

رابعاً - ملاحظات ومساءل

٢٤ - يمكن تقديم الملاحظات التالية بشأن تشغيل الصندوق واستخدامه وإدارته، استناداً إلى الأشهر الستة الأولى لتشغيله.

تحسين توقيت صرف الأموال من الصندوق

٢٥ - نظراً إلى أن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ قرر تشغيل الصندوق بشكل فوري وقبل ترسيخ أسس نظم استخدامه، فإن حسن توقيت تخصيص أمواله وصرفها أصبح مسألة ذات أهمية. إلا أنه أُدخلت تعديلات تهدف إلى تسريع عملية تخصيص الاعتمادات وصرفها.

٢٦ - وبالرغم من الجهود المنسقة التي بذلها المراقب المالي للأمم المتحدة وأمانة الصندوق والوكالات والمنظمات المتلقية تجاه تسريع إجراءات التمويل، فإن بعض "المنغصات الناشئة" أدت إلى إبطاء عملية طلب واستلام الأموال. بيد أن عمليات التأخير الإدارية لم تؤثر على المساعدات في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، صدرت موافقة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على توفير التمويل لحالات الطوارئ السريعة الحدوث، كما في حالة تيمور - ليشتي ولبنان ودارفور، في غضون ٧٢ ساعة، مما مكّن كثيراً من الوكالات من بدء أنشطة تقديم المساعدة باستخدام الاحتياطات الداخلية.

٢٧ - ويجري اتخاذ خطوات لمعالجة عمليات التأخير الإدارية وتبسيط عمليات تقديم الطلبات. وهي تشمل الاتفاق على تكاليف دعم البرامج (٧ في المائة) وقبول البيانات المالية لمشاريع عملية النداءات الموحدة والنداءات العاجلة بدلاً عن تقديم طلبات منفصلة لهذه

(٩) <http://cerf.un.org>.

المشاريع. ويجري تكييف عمليات الصندوق كي تتلاءم مع المتطلبات المالية الداخلية للوكالات. ويتعين إعداد الصورة النهائية لهذه المبادئ التوجيهية والمعايير، بما في ذلك إعداد رسالة تفاهم مشتركة، كمسألة ذات أولوية. وثبت أيضا أن الإرشاد الفعال بشأن العمليات والإجراءات أمر حيوي أيضا، حيث ساهم انعدامه في بعض الحالات في تأخير تقديم الطلبات والموافقة على الأموال. وتعمل أمانة الصندوق الآن على إعداد برنامج تدريب يستهدف الأفرقة القطرية التي تلقت مخصصات كبيرة الحجم. وقد أدت الخطوات المذكورة أعلاه، مقترنة بإعداد مبادئ توجيهية ونماذج إضافية، إلى تحسين الجودة النوعية للطلبات واختصار الفترات الزمنية التي تستغرقها الإجراءات.

٢٨ - ولقد أضحي واضحا بالفعل أن الخطوات السابقة أحدثت تحسنا ملحوظا في سرعة عمليات صرف الأموال. فبينما استغرقت العملية الكاملة لصرف الأموال في كوت ديفوار، التي بدأت في نيسان/أبريل، زهاء شهرين، فإن الطلبات التي وردت في أوائل أيار/مايو من السودان صُرفت لها الأموال اللازمة خلال شهر واحد. وصُرفت الأموال الخاصة بالطلبات التي وردت، في تموز/يوليه بشأن لبنان في أقل من أسبوع واحد. أما الطلبات الأكثر حداثة، التي وردت بشأن أفغانستان، في ١٠ آب/أغسطس، فقد تمت عملية استلامها والموافقة عليها في نفس اليوم. ولإدخال المزيد من التحسينات، ستستفيد أمانة الصندوق من الدروس المستفادة من الوكالات التشغيلية، فيما يتعلق بإدارة احتياطياتها الداخلية.

٢٩ - وقد أفاد الصندوق، خلال المرحلة الباكورة من تشغيله، من عمل أمانته، التي ساعدت، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمنظمات المتلقية، على تحسين إدارة واستخدام الصندوق. إلا أنه اتضح بالتجربة وجود كم هائل من العمل المتعلق بإعداد سياسات الصندوق مع وضعه قيد الاستخدام في الوقت نفسه. ويتعين على منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يمعن النظر، قبل نهاية العام، في موارد الموظفين المكرسة لأمانة الصندوق وكفالة اتساق هذه الموارد مع متطلبات حجم العمل.

تهيئة تنسيق أشد على الصعيد الميداني

٣٠ - ساهم الصندوق في التنسيق على الصعيد الميداني من خلال مطالبته باضطلاع فريق قطري، بقيادة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بالعمل المتعلق بتحديد الأولويات المشتركة والتخطيط وصنع القرار. وفي الصومال، عززت الطلبات التي تقدم بها الصندوق بشأن تقديم اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي لمقترحات مشتركة بشأن الصحة والتغذية، زيادة التنسيق فيما بين الوكالات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عزز الصندوق النهج العنقودي من خلال إلزام الأعضاء الداعمين بالمشاركة بصورة أكثر

فعالية ومنهجية في تحديد برامج حالات الطوارئ واستهدافها. وفي إريتريا، أسهمت توقعات تلقي الدعم من الصندوق في تعزيز عملية إدارة المعلومات. ويتعين تعزيز هذه النهج الجماعية بغية كفالة الاتساق وتفادي تشوش عملية صنع القرار.

٣١ - ويسر الصندوق أيضا إجراء المشاورات والتنسيق مع الحكومات المتأثرة. ففي تيمور - ليشتي اكتسب الفريق القطري مصداقية بسبب قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة. وفي جيبوتي، شكل التمويل المقدم من الصندوق أول استجابة كبيرة الحجم وشاملة لنداء الحكومة بطلب المساعدة، مما أدى إلى التخطيط المشترك مع الأطراف الحكومية النظرية وأتاح للوكالات، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفير الدعم الحكومي الفوري في مجال تعزيز القدرة على الاستجابة.

توسيع آفاق الإشراف والشراكات من خلال الصندوق

٣٢ - في حين لا يجوز للصندوق تقديم التمويل إلا إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، فإنه استفاد من مشاركة المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، الذين اضطلعوا بتنفيذ مشاريع عديدة ممولة من الصندوق، باعتبارهم شركاء منفذين. وفي كوت ديفوار، شاركت في عملية التنفيذ تسع منظمات غير حكومية دولية، وسبع منظمات نظيرة محلية، ومرفق عام مملوك للقطاع الخاص؛ وفي دارفور، وجهت الوكالات الأموال المقدمة من الصندوق إلى مشاريع في المجالات التي تعمل فيها منظمات غير حكومية لكنها لا تملك موارد كافية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية.

٣٣ - وبينما كانت تلك الشراكات إيجابية، إلا أن مسائل من قبيل مشاركة المنظمات غير الحكومية مباشرة في الصندوق، والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن مشاريع الصندوق، وتكاليف دعم البرامج التي تتحملها المنظمات غير الحكومية، لا تزال قيد المناقشة. ويتعين إيلاء الاهتمام أيضا لمسألة استخدام الصندوق في مواصلة تعزيز الشراكات مع منظمات غير حكومية وطنية ذات مصداقية، باعتبار أن ذلك يشكل ينطوي على فائدة غير مباشرة.

إكمال الصندوق آليات التمويل القائمة

٣٤ - يشير التشغيل المبكر للصندوق إلى أنه قد كمل بفعالية الآليات القائمة للتمويل للأغراض الإنسانية. ولقد أفاد الصندوق في تبسير اتخاذ إجراءات مبكرة، من خلال الأنشطة التشغيلية، بالتنسيق مع النداءات العاجلة. وهو ما حدث في تيمور - ليشتي، حينما تزامن

تخصيص أموال الصندوق مع النداء العاجل، مما مكن الوكالات من رفع قدراتها بصورة عاجلة والشروع في تقديم المساعدة.

٣٥ - وتمكنت مشاريع الصندوق أيضا من تعزيز أنشطة إنقاذ الأرواح، في سياق النداءات القائمة. وحينما وفر المانحون، في أيار/مايو ٢٠٠٦، التمويل بنسبة ٢٥ في المائة فقط من احتياجات خطة عمل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٦، البالغ قدرها ٦٦٨ مليون دولار، ساهم الصندوق في تصحيح التفاوت في التمويل دون الإضرار بالخطة الاستراتيجية القائمة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، تم توفير التمويل بنسبة ٢٨ في المائة فقط لعملية النداءات الموحدة المتعلقة بغينيا، بالرغم من تضمين النداءات مشاريع استجابة عاجلة متعلقة بالكوليرا والالتهاب السحائي. وتخفيفا من آثار التمويل غير الكافي، وفر الصندوق الدعم في مجالات الأمن الغذائي والصحة والمياه ومشاريع الصرف الصحي، التي كانت مدرجة بالفعل في خطة العمل الإنسانية الموحدة لغينيا، وتمكن من تكميل الأولويات الاستراتيجية القائمة التي حددت لجهود الإغاثة عموما.

٣٦ - وعمل الصندوق أيضا بالتنسيق مع صناديق حالات الطوارئ التابعة لوكالات مفردة. ومثال ذلك أنه قدم إلى منظمة الأغذية والزراعة بديلا أكثر مرونة عن صندوقها لحالات الطوارئ، الذي يقتصر أساسا على القروض التي لا تزال رهن الاستلام من التزامات المانحين الرسمية. واعترفت منظمة اليونسيف بأن الصندوق يشكل إضافة هامة لاحتياجات الطوارئ الخاصة بها، حيث استطاعت السحب من كلا المصدرين في تيمور - ليشتي والقرن الأفريقي. ويتضح من المؤشرات المبكرة أيضا أن مانحي الصندوق وفوا، في عام ٢٠٠٦، بتعهداتهم بالتبرع لحساب الاستجابة الفورية التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

٣٧ - وأوضحت التجربة الباكورة للصندوق أيضا إمكانية استخدام المنح والقروض بحيث يعزز أحدها الآخر. وهو ما حدث في السودان، حيث استخدمت المنح المقدمة من الصندوق لمساعدة المشردين داخليا حديثا في جنوب غرب البلاد، ولدعم قطاعات عملية النداءات الموحدة الناقصة التمويل، بينما استخدمت قروض الصندوق للشروع في أنشطة المساعدة التي من المقرر تغطيتها بأموال مجمعة. ويمكن لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يستجيب لطلبات المنح في المستقبل بخليط من القروض والمنح. ويجوز استخدام عنصر القروض بشكل مضطرد في مجال الأنشطة، التي لا تعد أنشطة أساسية منقذة للحياة ومن ثم ليست مؤهلة للحصول على منح الصندوق كأنشطة التأهب والوقاية. وسيكون من المهم، أثناء إعداد وتنفيذ آليات التمويل الجديدة، كفالة أن يعمل الصندوق مع هذه الآليات بطرائق تمكن الجانبين من تعضيد بعضهما بعضا.

إعداد التقارير عن أموال الصندوق

٣٨ - ونظرا إلى أن الصندوق أنشئ بواسطة الجمعية العامة وتتولى إدارته الأمانة العامة، فإنه يخضع لمراجعة حسابات سنوية داخلية وخارجية، تستلزم الامتثال إلى معايير سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بإعداد التقارير، وإلى القيود الزمنية لهذه التقارير ولنماذجها. وعلاوة على ذلك، يهدف الصندوق إلى الاتسام بالشفافية والمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة فيه، بما في ذلك المانحون والجمهور. وعليه فإن إعداد التقارير يتضمن استكمال البيانات المالية والسردية على موقع الإنترنت التابع للصندوق والمكرس لهذا الغرض، وفقا للتصور الوارد في تقرير الأمين العام.

٣٩ - وأجرت أمانة الصندوق مشاورات حول ترتيبات تقديم التقارير مع الوكالات والمنظمات المستحقة لتلقي أموال منه. وتهدف هذه المشاورات إلى تحقيق التوازن بين الحاجة لوجود الشفافية والمساءلة وبين مبادئ العمل الجيد في المجالات الإنسانية للمانحين الذين يسعون إلى تبسيط عملية تقديم التقارير. وتأمل الوكالات ومدير الصندوق، عن طريق ذلك، في الاستفادة من ترتيبات الإبلاغ القائمة ذات الصلة - كالترتيبات المتفق عليها بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتلك التي تستخدم كجزء من عملية النداءات الموحدة - بشكل يتسق مع الاتفاقات القائمة بين الوكالات ودوائر المانحين.

خامسا - مستويات موارد الصندوق واتجاهاتها وتغذيتها

٤٠ - أمكن تأسيس الصندوق بشكل فوري وتشغيله بصورة سريعة بفضل كرم ٥٢ دولة عضوا، ومنظمة واحدة من القطاع الخاص، وإحدى الحكومات المحلية، هم الذين تبرعوا للصندوق، علاوة على التعجيل بتحويل تبرعاتهم التي تعهدوا بها، وبفضل اهتمام الدول الأعضاء النشط ومشاركتها السياسية طوال العام (انظر الجدول ٢). وفي ذلك السياق، كان الصندوق هو الأفضل من بين الصناديق الثلاثة التي تم تأسيسها أثناء مؤتمر القمة العالمي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، من حيث تلقي الدعم وسرعة التنفيذ.

الجدول ٢

المساهمات في الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ في ٣١ آب /
أغسطس ٢٠٠٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

المانحون	المبالغ المتعهد بها	المبالغ الواردة	المبالغ غير المسددة
أذربيجان	٢٠٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠٠,٠٠	—
أرمينيا	٥٠٠٠,٠٠	—	٥٠٠٠,٠٠
أسبانيا	٩٩٩٩٩٨٤,٠٠	٩٩٩٩٩٨٤,٠٠	—
أستراليا	٧٦٠٠٠٠٠,٠٠	٧٦٠٠٠٠٠,٠٠	—
إستونيا	٢٤٠٠٠,٠٠	٢٤٠٠٠,٠٠	—
أتينغوا وبربودا	٥٠٠٠,٠٠	٥٠٠٠,٠٠	—
أندورا	٢٥٤٤٠,٠٠	٢٥٤٤٠,٠٠	—
إندونيسيا	٥٠٠٠٠,٠٠	٥٠٠٠٠,٠٠	—
أيرلندا	١٢٦٠١٩٧٤,٠٠	١٢٦٠١٩٧٤,٠٠	—
أيسلندا	١٥٠٠٠٠,٠٠	١٥٠٠٠٠,٠٠	—
باكستان	٢٠٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠٠,٠٠	—
البرتغال	٢٥٤٢٢٠,٠٠	٢٥٤٢٢٠,٠٠	—
بلجيكا	١١٩٠٣٣٦,١٩	—	١١٩٠٣٣٦,١٩
بنغلاديش	٥٠٠٠,٠٠	٥٠٠٠,٠٠	—
بولندا	٢٥٠٠٠٠,٠٠	٢٥٠٠٠٠,٠٠	—
تايلند	١٠٠٠٠,٠٠	١٠٠٠٠,٠٠	—
تركيا	٣٠٠٠٠٠,٠٠	٣٠٠٠٠٠,٠٠	—
ترينيداد وتوباغو	٢٠٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠٠,٠٠	—
الجمهورية التشيكية	١١٣٧٣٩,٠٠	—	١١٣٧٣٩,٠٠
جمهورية كوريا	٥٠٠٠٠٠٠,٠٠	٥٠٠٠٠٠٠,٠٠	—
جنوب أفريقيا	٢٨٨٥٧٧,١٥	٢٨٨٥٧٧,١٥	—
جيبوتي	٢٠٠٠,٠٠	—	٢٠٠٠,٠٠
الدانمرك	٨٤٠١٢٤٣,٣٨	٨٤٠١٢٤٣,٣٨	—
سري لانكا	١٠٠٠٠,٠٠	١٠٠٠٠,٠٠	—
سلوفينيا	١٠٠٠٠,٠٠	—	١٠٠٠٠,٠٠
السويد	٤١٠٩٣٢٤٩,٨٠	٤١٠٩٣٢٤٩,٨٠	—
سويسرا	٣٧٨٧٨٧٨,٧٩	١٥٢٤٨٤٢,١٨	٢٢٦٣٠٣٦,٦١

المانحون	المبالغ المتعهد بها	المبالغ الواردة	المبالغ غير المسددة
الصين	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	—	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
غرينادا	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	—
فرنسا	١ ١٩٠ ٣٣٦,١٩	١ ١٩٠ ٣٣٦,١٩	—
فنلندا	٥ ١٥٤ ٠٠٠,٠٠	٥ ١٥٤ ٠٠٠,٠٠	—
قطر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	—
كازاخستان	٢٥ ٠٠٠,٠٠	٢٥ ٠٠٠,٠٠	—
كرواتيا	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠	—
كندا	٢١ ٩٤١ ٣٠٩,٢٦	٢١ ٩٤١ ٣٠٩,٢٦	—
الكويت	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	—
لكسمبرغ	٤ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	—
ليختنشتاين	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	—
ماليزيا	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠	—
مصر	١٥ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠	—
المغرب	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠	—
المكسيك	٥٠ ٠٠٠,٠٠	—	٥٠ ٠٠٠,٠٠
المملكة العربية السعودية	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	—	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٩ ٩٢٨ ٠٠٠,٠٠	٦٩ ٩٢٨ ٠٠٠,٠٠	—
موناكو	٢٥ ٠٠٠,٠٠	٢٥ ٠٠٠,٠٠	—
النرويج	٢٩ ٩٩٣ ٩٧١,١٩	٢٩ ٩٩٣ ٩٧١,١٩	—
نيجيريا	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	—	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
الهند	٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
هولندا	٢٥ ٢٦٠ ٠٠٠,٠٠	٢٥ ٢٦٠ ٠٠٠,٠٠	—
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
اليابان	٧ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	٧ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	—
اليونان	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	—	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
شبكة الموارد المتعلقة بالكوارث	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	—
مقاطعة هيوغو، اليابان	٨٥٠ ٢١١,٠٠	٨٥٠ ٢١١,٠٠	—
المجموع	٢٧٣ ٧٥٠ ٤٦٩,٩٥	٢٦١ ٩١٦ ٣٥٨,١٥	١١ ٨٣٤ ١١١,٨٠

٤١ - ولا يعتمد نجاح الصندوق في المستقبل على تغذيته بالأموال التي أنفقت فحسب، بل وعلى زيادة مستويات الموارد عموماً، استناداً إلى الفعالية التي أثبتتها الصندوق حيال تحقيق هدف الثلاث سنوات البالغ ٥٠٠ مليون دولار (بما في ذلك عنصر القروض)، الذي أقرته الجمعية العامة. واستناداً إلى ذلك الهدف العام سيقدم الفريق الاستشاري توصيته بشأن هدف مؤقت للصندوق في عام ٢٠٠٧، علاوة على استراتيجية لتغذية الموارد أثناء اجتماع الفريق في تشرين الأول/أكتوبر. ولعل المانحون يرغبون في وضع هذه الأهداف في اعتبارهم عند النظر في مساهماتهم لعام ٢٠٠٧. والدعوة موجهة إلى الدول الأعضاء التي لم تقدم مساهمات بعد لأن تفعل ذلك فتزيد من تعزيز هذه المبادرة الهامة. وسيساعد الصندوق أيضاً التزام المانحين بتقديم تعهدات بترعات متعددة السنوات وتكريس أموال للصندوق في ميزانياتهم المتعلقة بالمساعدة. ومن المقرر انعقاد مؤتمر رفيع المستوى للمانحين بشأن الصندوق، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في نيويورك. وسيشكل هذا الاجتماع مناسبة لتقديم المساهمات وحصول مقدميها على تقدير عام نظير مساهماتهم السخية، فضلاً عن استقطاب الدعم السياسي للصندوق على نطاق واسع.

٤٢ - ودلّت التجربة المبكرة لتشغيل وإدارة الصندوق على أنه قطع شوطاً بعيداً تجاه تحقيق الأهداف التي حددها الجمعية العامة وأنه شكّل إضافة قيّمة للاستجابة الإنسانية. فقد ساعد الصندوق الوكالات التشغيلية على تنظيم استجابة أولية تسبق التمويل الذي يقدمه المانحون في مجال الأزمات التي تنشب بصورة مفاجئة؛ وكان يعتمد إلى تكثيف العمليات حينما تندهور الأوضاع بصورة مفاجئة وتتطلب الأنشطة الإنسانية اتخاذ قرارات عاجلة؛ بجانب تقديمه الأموال النقدية التي كانت أنشطة إنقاذ الأرواح، التي لا يتوفر لها تمويل كاف، في أشد الحاجة إليها. وبالرغم من أن التشغيل السلس للصندوق كانت تعترضه، في بعض الأحيان، ”المنغصات الناشئة“ التي لا تخلو منها عملية إنشاء صندوق جديد كبير الحجم، فإنه شهد تحسّناً واضحة منذ بدء تشغيله في آذار/مارس. وستتعرّز فعاليته حينما يصبح صنّاع القرار الرئيسيون أكثر معرفة لإجراءاته ويتم التخلص مما يشوب شؤونه الإدارية من عمليات تأخير. وتبدو فوائد التشغيل المبكر للصندوق واضحة فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية الجديدة والقائمة.

٤٣ - ويبقى الصندوق عنصراً هاماً في مجال الإصلاح الإداري. فهو قد عزّز عملية تنفيذ النهج العنقودي مثلما تعزز بها، وبالتحسينات التي أُدخلت على نظام تنسيق الشؤون الإنسانية والجهود الرامية إلى توسيع قاعدة التعاون والشراكات. وكانت فعالية الصندوق على أشدها حينما كانت القيادة وعملية صنع القرار المشترك على الصعيد القطري هي الأقوى، وظل يؤدي دور العنصر المساعد على تحسين عملية تحديد الأولويات بصورة

مشتركة على الصعيد القطري، بينما كان المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية يؤدي دورا استراتيجيا وتيسيريا متعاضما. وعمل الصندوق بالاشتراك مع المجموعات الإنسانية، حيثما وجدت، على تحسين التنسيق وتعزيز القدرات، وبخاصة في القطاعات التي تعاني شح الموارد. وساعد الصندوق على مشاركة الأطراف غير المنتمية إلى الأمم المتحدة، واستعان بهذه المشاركة، في تخطيط وتنفيذ مشروعاته.

٤٤ - وإذا أريد أن يظل الصندوق أداة فعالة في مجال الطوارئ، يتعين أن يقدم له الدعم المناسب والنشط في الأجل الطويل. وأوضحت الأشهر الست الماضية ما يمكن تحقيقه في حالة استدامة الدعم. ويجدوني الأمل في إمكانية المضي قدما بالزخم السياسي والمالي، الذي ولّده الصندوق في عام ٢٠٠٦، وصولا إلى عام ٢٠٠٧ وما بعده. ويعتمد نجاح الصندوق أيضا على قدرته على العمل المشترك مع آليات التمويل القائمة. ولهذا السبب، من المهم أن يواصل المانحون دعمهم لصناديق الطوارئ القائمة وعمليات النداءات الموحدة والنداءات العاجلة، بالإضافة إلى دعمهم للصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ.

٤٥ - وفي الختام، يتمثل هدي، وهدف منسق الإغاثة الإنسانية، في تشجيع ثقافة التعلم بغية ضمان أن يكون الصندوق الآلية التي نرغب في وجودها. وأنا ممتن لما أبداه الفريق الاستشاري للصندوق المتجدد المركزي للطوارئ من دعم حتى الآن، وأعتزم الاستفادة بشكل كامل من خبراته وإرشاده، لمساعدتنا على مواصلة صقل مهمة الصندوق واستخدامه. وأنا أتطلع أيضا إلى استعراض السنتين المستقل للصندوق، بغية مساعدته على تحقيق أهدافه الطموحة والهامة في الوقت نفسه.

٤٦ - وأود أن أشكر الدول الأعضاء على تبكيها بتقديم الدعم لتأسيس وتشغيل الصندوق، وأحث الجمعية العامة على الترحيب بمواصلة تنميته واستخدامه، خلال دورتها الحادية والستين. وأنا أدعو جميع الدول الأعضاء للمساهمة في الصندوق، كي يقدم التمويل العاجل والمنسق والمنصف والقابل للتنبؤ في حالات الطوارئ الإنسانية، استنادا إلى الاحتياجات التي يمكن إثباتها. وأنا أتطلع إلى معاودة تقديم تقرير إلى أعضاء الجمعية، في دورتها الثانية والستين، عن مواصلة استخدام الصندوق وإدارته.